مونتسكيو فى الوصول إلى هذه الصيغة التى اعتبرت أن الشعب هو مصدر كل السلطات وهو لا يمنحها إلا لنفسه عن طريق أن هؤلاء الأفراد ، أفراد الشعب يشكلون فيما بينهم الهيئة التشريعية ، كما أنهم يختارون فيما بينهم نظام الحكم وإداراته المختلفة ، وهم أنفسهم الذين يفصلون فيما ينشب من منازعات بينهم كأفراد أو كإدارات أو كموظفين فى الدولة. ولاشك أنه يجدر بدارسى الفلسفة السياسية المقارنة بين هذه الآراء لأرسطو وبين آراء الفلاسفة المحدثين والمعاصرين سواء فى مفهومه للدولة والحكومة ، أو فى مفهومه للسلطات وتمييزه بينها ودور كل واحدة من هذه السلطات ومدى التداخل بين اختصاصاتها إذا ما اختير الفرد نفسه فيها جميعاً لأى ظروف كانت وهل من المسموح به أن يكون الفرد نفسه حاكماً وعضواً فى الجمعية الشعبية وفى المحاكم فى آن واحد ؟! أم أنه من الضرورى الفصل التام بين عضوية هذه السلطات كما تم الفصل بينها كسلطات مستقلة الواحدة منها عن الأخرى ؟!

ثانياً : أنواع الحكومات ومكانة الديموقراطية بينها :

الحقيقة أن أرسطو قد شغل على مدار معظم فصول كتابه " السياسة " بتحليل أنواع الحكومات و التمييز بينها وأجهد عقله كثيراً فى محاولة المقارنة بين هذه الأنواع لمعرفة أيها أفضل من الأخرى ، و فى ظل أى نظام سياسى تكون الأفضلية ؟ وعلى أى أساس يتحدد مدى صلاحية هذه الحكومة أو تلك ؟ و هل يمكن الوصول إلى صيغة أو صورة جديدة للحكومة غير تلك التى كانت موجودة فعلاً فى عصره ؟!

(أ) أنواع الحكومات :

وقد نجح أرسطو بداية فى أن يعدد أنواع الحكومات السائدة والممكنة من خلال مبدأين بسيطين هما :

(1) عدد أفراد الحكومة ، (2) الغاية التى تستهدفها الحكومة ، انظر إليه وهو يعبر عن ذلك بعبارته البليغة الموجزة قائلاً :

" بما أن الحكومة والدستور شئ واحد ، وبما أن الحكومة لها الولاية العليا على المدينة ، ينبغي على الإطلاق أن يكون ذو الولاية هذا إما فرداً واحداً وإما أقلية وإما المواطنين كافة. متى كان حكم الفرد أو الأقلية أو الأكثرية منصرفاً إلى المنفعة العامة فالدستور صالح بالضرورة. وحينما يحكمون لمنفعتهم الخاصة سواء أكانت منفعة فرد واحد أم منفعة الأقلية أم منفعة السواء فالدستور ينحرف عن غرضه [30] "

فالحكومات بناء على ذلك ستة أنواع ؛ ثلاث صالحة وثلاث فاسدة ؛ أما الثلاث الأولى فهى حكومة الفرد التى تستهدف المنفعة العامة وهى " الملكية " ، حكومة الأقلية التى تستهدف المنفعة العامة وهى " الأرستقراطية " ، حكومة المواطنين كافة التى تستهدف المنفعة العامة هى الديموقراطية (الجمهورية) [31].

أما الحكومات الثلاث الفاسدة أى التى تستهدف منفعة أفرادها وانحرفت بالدستور لتحقيق أغراضهم الخاصة وليس المنفعة العامة فهى على التوالى ؛ حكومة الطغيان ، الأوليجارشية ، الديماجوجية فالأولى نقيض الملكية ، والثانية نقيض الأرستقراطية والثالثة نقيض الديموقراطية [32].

وبالطبع فقد توقف أرسطو عند تحليل كل واحدة من هذه الحكومات وأوضح كيف يتحول الملك إلى طاغية ، ذلك التحول الذى أعجب به الفيلسوف المعاصر برتراندرسل لدرجة أنه وصف حديث أرسطو فيه بأنه أصدق عبارات كتاب السياسة وصفاً للعصر الحاضر ، إذ أن أرسطو لم يجد من ألوان الشر ما يجاوز مستطاع الطاغية [33]. كما أوضح كيف تتحول الأرستقراطية من حكومة صالحة تعمل لخير الشعب فقراء وأغنياء على حد سواء إلى حكومة فاسدة تنحرف لتخدم مصالح الأقلية الحاكمة حيث يتحولون إلى أوليجاركيين طماعين فى جمع أكبر قدر من الثروة على حساب الفقراء بفرض المزيد من الضرائب والشره فى جمع المال. وعلى نفس النحو أوضح صور فساد الديموقراطية لتتحول من حكومة تستهدف الخير العام لمواطنيها وهى التى تمثل غالبيتهم إلى حكومة تخدم مصالح أفرادها تاركة المجتمع يتحول إلى فوضى يفعل كل فرد فى ظلها ما يشاء دون خضوع

لأى ضوابط أو مراعاة للصالح العام .

ولنتوقف مع أرسطو فى تحليله هنا بالذات للديموقراطية التى حازت على جل اهتمامه مما يدل على أنها كانت فى اعتقاده الحكومة الأقرب إلى عقله حينما يميل باتجاهه الفلسفى إلى الواقعية السياسية مبتعداً عن البحث فيما ينبغى أن يكون عليه الحال وخاصة فى تصوره لتلك المدينة الفاضلة الفائرة إذا ما قيست بمدينة أفلاطون المثالية ، والمستحيلة الوجود إذا ما قيست بالشروط الواقعية التى يمكن أن تتوفر لأى دولة قادرة على الاكتفاء الذاتى لمواطنيها والقادرة على الدفاع عن نفسها ضد أى غزو أجنبى لها [34].

(ب) الديموقراطية هى حكومة الحرية :

إن مبدأ الحكومة الديموقراطية كما قال أرسطو بكل وضوح هو " الحرية " ؛ فالحرية " هى الغرض الثابت لكل ديموقراطية [35]»

وقد عدد أرسطو خصائص الحرية القائمة فى ظل الحكومة الديموقراطية ، فأوضح أنها تتميز بما يلى :

1- المساواة بين الأفراد مساواة تامة ؛ " ففى الديموقراطية الحق السياسى هو المساواة ، لا على حسب الأهلية بل على حسب العدد " ، ومن ثم " فالسواد يجب ضرورة أن يكون له السيادة و أن قرارات الأكثرية يجب أن تكون هى القانون الأعلى وهى العدل المطلق ؛ لأنه إنما يصدر عن هذا المبدأ : أن جميع المواطنين يجب أن يكونوا سواء [36] ".

2- تبادل المواقع القيادية فى الدولة ، فالحاكم اليوم قد يكون محكوماً غداً ، والمحكوم اليوم قد يكون حاكماً غداً ، ومن ثم يتبادلون الأوامر والطاعات[37] ". " فجميع السكان يجب أن يكون ناخبين ومنتخبين ، كلهم يجب أن يتأمروا على كل فرد. وكل فرد يتأمر على الجميع عن طريق التبادل [38] "

3- إن الحرية فى الديموقراطية إنما هى على حد تعبير أرسطو " الرخصة لكل

واحد أن يعيش وفق هواه " ، فكما أن خاصة الرق ألا يكون للمرء اختيار حر ، فإن خاصة الحرية الديموقراطية التى " ينتج منها أن المواطن فى الديموقراطية ليس ملزماً بالطاعة لأى كان أو أنه إذا أطاع فإنما يطيع بشرط أن يتأمر فى دوره [39] ".

4- من شيم النظام الديموقراطي والحرية التى يتمتع بها الجميع فى إطاره أنه " يلزم الاحتراس من خلق أى وظيفة لمدى الحياة " وإذا كانت بعض الوظائف قد اكتسبت ديمومتها من نظام الانتخاب ، فإن أرسطو يقترح أن تحد سلطات هذا الموظف الذى يعاد انتخابه مراراً ، بالعودة إلى نظام القرعة بدلاً من الانتخاب [40] .

5- لا تعنى الديموقراطية أن لطبقة ما أفضلية على طبقة أخرى ، بل أن من شيم الحرية فيها " أن المساواة بين المواطنين تقتضى ألا يكون للفقراء من السلطة أكثر من الأغنياء ، وألا يكونوا هم وحدهم السادة بل يكونوا هم بنسبة عددهم عينها. وما من وسيلة أفضل من تلك تكفل للدولة المساواة والحرية [41] ".

6- تتخذ القرارات فى ظل الديموقراطية عادة حسب الأغلبية ، وإذا كانت الدولة تتألف كالعادة من جزأين : الأغنياء والفقراء " فليكن قرار هؤلاء وهؤلاء أى قرار أكثريتهما المزدوجة هو القانون.

فإن يكن خلاف فليكن رأى الأكثرين عدداً وأولئك الذين هم أعظم نصاباً هو الذى يؤخذ به [42] ". فالمطلوب من جزئى الدولة فقراء وأغنياء إذن هو أن يحكموا عقولهم ويحتكموا معاً للقانون غير ناظرين لا إلى فقر أو إلى غنى ، أى أنه لا يجب التحيز للطبقة ، بل التحيز للقانون. والأغلبية هى التى بيدها حينئذ القرار أياً ما كان انتماؤها الطبقى .

7- إن الحرية فى ظل الديموقراطية ليست مطلقة ولا تسير حسب استسلام المواطنين لأهوائهم و رغباتهم المطلقة ، بل ينبغى أن تكون هذه الحرية

مقيدة بالأخلاق الفاضلة ، تلك الأخلاق التى تجعل من الرجال المستنيرين قادة للدول الديموقراطية الكبرى " حيث أن هؤلاء الرجال المستنيرون لا يرتكبون الأخطاء الغليظة " وفى ذات الوقت لا يلحق الشعب – فى ظل حكمهم – أى استبداد أو ازدراء. إن كمال الحرية فى ظل هذه الديموقراطية إنما يعود إلى أخلاق الشعب. وإذا ما كان ذلك كذلك فنحن فى رأى أرسطو أمام " خير الديموقراطيات [43]".

(جـ) توزيع الثروة فى ظل الديموقراطية :

لاشك أن تساؤلات كثيرة تثار فى الذهن حول الحريات السياسية وعلاقتها بالحريات الاقتصادية ؛ فإذا كان فى الدولة أغنياء وفقراء ، وكانت الديموقراطية هى حكومة الشعب الذى عادة ما يكون غالبيته من الفقراء فماذا يفعل أغنياء الدولة مع فقرائها ؟ وماذا يفعل حكامها حتى يجنبوا الدولة هذه الازدواجية الظالمة التى لا تكون إلا فى ظل حكومة أوليجاركية حيث تكون الأقلية هى المالكة لكل الثروة ، والسواد الأعظم من الشعب لا يمتلك شيئاً !

لقد حاول أرسطو معالجة هذه التساؤلات فى إطار تحليله السياسى للنظم الديموقراطية حيث أثار مسألة إيرادات الدولة ودور الأغنياء فى معالجة أى نقص. وقد اعتبر أرسطو أن فرض الضرائب أو مصادرة الثروات ليست هى الحل لأن فى هذين الأمرين يكمن " علل الخراب فى الكثير من الديموقراطيات [44] " .

ولقد نصح أرسطو بأن يتم توزيع الثروة من البداية توزيعاً عادلاً إذا ما كانت الدولة فى ثراء حيث يجب على حكامها أن " يوزعوا على الشعب كل زائد من الإيرادات ويستوفون نصيبهم كالآخرين من هذا التوزيع [45] ".

وكم كان أرسطو دقيقاً وموفقاً حينما قال فى هذا الصدد " أن صديق الشعب المخلص يعنى بأن يجنب سواد الشعب البؤس المفرط الذى يفسد دائماً الديموقراطية ، ويصرف عنايته إلى أن يجعل اليسر أمراً دائماً [46] ". وفى هذا ما فيه من إدراك لحقيقة دور الحكام فى ظل الديموقراطية فالحاكم هنا ينبغى

أن يكون صديقاً لشعبه وأن يحاول دائماً كما قال أرسطو أن يجنبه البؤس والفقر.

وبالطبع فإن على الأغنياء أن يلعبوا دوراً فى مساعدة الحاكم فى رفع المعاناة والفقر عن الطبقات الفقيرة. وكم كان أرسطو دقيقاً وحكيماً أيضاً حينما قال بعبارة لا ينقصها الوضوح أو الصراحة : " إنه ليحسن لصالح الأغنياء أن تركم زيادات الإيرادات العامة لتوزع دفعة واحدة على الفقراء وعلى الخصوص إذا كانت الأنصبة الفردية تكفى الفرد لشراء عقار صغير أو بالأقل لشراء محل تجارة أو لاستغلال زراعى. وإذا لم يمكن استخدام جملة الحاصل بأسرها دفعة واحدة لتلك التوزيعات. فيبدأ بقبيلة قبيلة أو تبعاً لأى تقسيم على التوالى. وفى هذه الحالة يجب على الأغنياء أن يشاركوا فى التكاليف الضرورية للدولة ولكن يجب أن يجتنب إلزامهم بالنفقات التى لا نفع منها [47] ".

وبالطبع فإن أى مقارنة بين ما يقوله أرسطو هنا عن دور الدولة أو الحكومة ، وعن دور الأغنياء فى اقتصاد الدولة إنما يقارب كثيراً ما يحدث فى الديموقراطيات الحديثة وخاصة فى الدول المتقدمة. و لعل فى هذا الدرس القيم للأغنياء فى الدول المتخلفة ، أولئك الذين يتصورون أن دورهم يقتصر فقط على الإكثار من ثرواتهم دون أن يشعروا بأدنى التزام تجاه شركائهم فى الحياة وفى المجتمع !!

وكثيراً ما يتصور هؤلاء الأغنياء أن دورهم إنما يقتصر على إعطاء المساعدات للفقراء. وقد حذر أرسطو من ذلك قائلاً " إن إعطاء المساعدات للفقراء إنما هو ملء برميل بلا قاع له [48] " ، فالمساعدات التى يعطيها الغنى كفرد للفقراء كأفراد لا قيمة لها. بل القيمة الحقيقية هى أن يشارك هؤلاء الأغنياء كما أشار أرسطو فى الفقرة السابقة " فى التكاليف الضرورية للدولة ". وأن تقوم الدولة بتوفير الخدمات الضرورية لكل فئات الشعب وبالذات لفقرائه أولئك الذين يحتاجون " شراء عقار صغير " يؤويهم أو " إنشاء محل تجارى " أو العمل فى " حقل زراعى يمتلكه " ليوفروا منه قوت يومهم وليعيشوا أحراراً سعداء لا يعانون "

البؤس المفرط الذى يفسد دائماً الديموقراطية " .

وكم كان هاماً أن يضيف أرسطو إلى كل ما سبق قوله " إن الطبقات العليا إذا اجتمع لها الذكاء و المهارة عنيت بمساعدة الفقراء وتوجيههم دائماً وجهة العمل بأن توجد لهم أسبابه [49] " .

إن هذه العبارة تحمل كل معانى الاحترام لمعاناة الفقراء ولكرامتهم فى آن معاً. إن مساعدة الفقراء لا تكون كما قال أرسطو فيما سبق إلا بخلق فرصة عمل لهؤلاء وتيسير سبل حصولهم على هذا العمل حتى يمكنهم أن يمتلكوا زمام أمور معيشتهم بأيديهم دون أن يشعروا بالمهانة فى طلب المساعدة أو يعانوا بؤس الحاجة وذل البطالة !

ثالثاً : ما هى الحكومة المُثلى ؟ وما علاقتها بالديموقراطية ؟

ولعلنا نتساءل الآن السؤال الأصعب فى فلسفة أرسطو السياسية : ما هى الحكومة الأفضل عنده هل هى الديموقراطية بعد كل ما رأيناه من مميزات لها حددها وعددها هو نفسه ؟

إن قراءة مدققة لكتاب السياسة لأرسطو تكشف عن تردده فى حسم موقفه النهائى من الديموقراطية ؛ فهو وإن اعتبرها النظام الذى يحقق المساواة والحرية ويتيح تداول السلطة بين مواطنى أى دولة إلا أنه كان دائماً ما يخشى انفلات الأمور فى ظلها فتتحول كما أشرنا سابقاً إلى ديماجوجية (فوضى) يحكم فى ظلها أغلبية قد تكون جاهلة بالمعنى الدقيق للحكم ولا تحسن استخدام السلطة .

كما أن هذه القراءة المدققة أيضاً تكشف عن أنه كان قلقاً فيما يمكن أن يكون الشكل الأمثل للحكم ؛ ففى أحد فصول الكتاب الثالث تحدث عما أسماه الاستثناء من مبدأ المساواة فى ظل استعراضه لظاهرة كانت تحدث فى ظل نظم سياسية متعددة وهى ظاهرة نفى العظماء. وقرر فى دراسته لهذه الظاهرة أن هؤلاء الأفراد العظماء إذا ما ظهروا فى أى دولة فلا ينبغى أن نطبق عليهم